5 May 2000
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٤٧ من جدول الأعمال
الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيء
ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية
وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين
للسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

نتشرف نحن الموقعين أدناه الممثلين الدائمين للسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا، بأن نحيل إليكم ثلاث وثائق هدفها الرئيسي هو تشجيع التكامل والتعاون في منطقة أمريكا الوسطى. وتتضمن الوثيقة الأولى نص إعلان ثلاثي معنون "التكامل من أجل القرن الحادي والعشرين" (انظر المرفق الأول)، وتمثل الوثيقة الثانية في الإعلان الداعي إلى إنشاء ممر محيطي للنقل المتعدد الوسائط (انظر المرفق الثاني)، وتشمل الوثيقة الثالثة خطة العمل لتنفيذ الإعلانين كليهما (انظر المرفق الثالث). وقد وقعت هذه الوثائق كلها في ٢ أيار/مايو، على التوالي، في سان سلفادور وغواتيمالا وماناغوا. ونظرا لأهمية هذه الرسالة ومرفقاتها بالنسبة للبند ٤٧ من جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، نلتمس منكم تميمها بوصفها وثائق من وثائق الجمعية العامة.

وكما تلاحظون، فإن باقي الدول الأعضاء في منظومة التكامل في أمريكا الوسطى مدعوة إلى الانضمام إلى هذه المبادرة المشتركة لتشجيع التكامل الإقليمي.

(توقيع) خوسيه روبرتو أندينو - سالاسار

السفير والممثل الدائم للسلفادور لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غيرت روستنل

السفير والممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ألفونسو أورتيغا أوربينا

السفير والممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

مرفقات الرسالة المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثلين الدائمين للسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا لدى
الأمم المتحدة

المرفق الأول

الإعلان الثلاثي الذي أصدرته السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا:
التكامل من أجل القرن الحادي والعشرين

قرر رؤساء جمهوريات السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا التوقيع في ٢ أيار/مايو
٢٠٠٠ بسان سلفادور وغواتيمالا وماناغوا على الإعلان التالي:

- ١ - اقتناعا منا بضرورة اتخاذ مبادرات جديدة وإعطاء زخم جديد لعملية التكامل الإقليمي لمواجهة تحديات العولمة بنجاح.
- ٢ - ووعيا منا بضرورة تنفيذ إجراءات منسقة وملموسة و متمشية مع وتيرة النمو في كل بلد وتسمح فعلا بالمضي قدما في تحقيق أهداف ومبادئ تكامل أمريكا الوسطى.
- ٣ - ووفقا للمبادئ الأساسية للتكامل في أمريكا الوسطى الواردة في بروتوكول تيغو سيغالبا، والتحالف من أجل التنمية المستدامة، والمعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي وغيرها من الصكوك المتعلقة بالتكامل الإقليمي.
- ٤ - وإذ نسترشد بالهدف الأساسي لمنظومة التكامل في أمريكا الوسطى، وهو تكريس أمريكا الوسطى بوصفها منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية.
- ٥ - وإذ نعتبر أن العقد الأخير من القرن الماضي قد تميز بإرساء أسس نموذج جديد للتكامل في أمريكا الوسطى استنادا إلى مبادئ وأهداف مشتركة تعبر عن إرادة شعوب وحكومات بلداننا.
- ٦ - ووعيا منا بأهمية احترام مبدأي التدرج والخصوصية في عملية التكامل الاقتصادي، مما يعني أن جميع الدول أو بعضها بإمكانها التقدم بالتوتيرة التي تناسبها في إطار هذه العملية مع وضع سابقة الاتحاد الجمركي بين غواتيمالا والسلفادور في اعتبارنا.
- ٧ - وإذ نضع في اعتبارنا ما تحقق في المنطقة من نتائج إيجابية نتيجة تطبيق المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، ولا سيما تطوير مفهوم الأمن تطويرا

عمليا في إطار نموذج موحد وشامل وغير قابل للتجزئة، ونظرا لضرورة مواصلة تعزيز التعاون في هذا المجال.

٨ - وإذ ندرك أن التحديات التي تواجهنا تتطلب منا بذل الجهود المتضافرة لبلوغ كل أهداف التحالف من أجل التنمية المستدامة.

٩ - ونظرا للحاجة الماسة التي تدفعنا إلى العمل على ضمان استمرار عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية لشعوب أمريكا الوسطى.

اتفقنا على ما يلي:

١ - اتخاذ تدابير ملموسة للنهوض بإنشاء نظام إقليمي للرفاهية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية؛ وتحقيق الوحدة الاقتصادية؛ وتعزيز النظام المالي لأمريكا الوسطى؛ وتقوية المنطقة باعتبارها كتلة اقتصادية لدمجها بنجاح في الاقتصاد الدولي؛ وتعزيز التنمية المستدامة بصورة متسقة ومتوازنة.

٢ - إعطاء الأولوية لتنفيذ التدابير الرامية إلى الحد داخل المنطقة من الاختلالات التي تؤثر في التنمية المستدامة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي لتخفيض معدلات الفقر؛ وكفالة الاستدامة الاجتماعية والسياسية لعمليتي الانفتاح الاقتصادي وإرساء دعائم الديمقراطية في بلدان المنطقة؛ وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية؛ وصياغة سياسات ترشيدية وتحفيزية لأنشطة الزراعة والرعي؛ وتوفير الأمن الغذائي، وزيادة الصادرات وتنويعها، مع توثيق الصلة بين قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات؛ والتشجيع على إعادة تشييد الهياكل الأساسية الإقليمية وإصلاحها وتحديثها، ولا سيما في مجالات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة، من أجل رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية وقدرتها التنافسية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٣ - الالتزام في إطار التكامل باتخاذ مبادرات جديدة متكاملة ومتدربة تشكل عناصر جوهرية تمكن من إحراز تقدم ملموس في المجالات المفصلة أدناه وهي: العلاقات الدولية، والسياسة الاقتصادية الكلية، والسياسة الاقتصادية القطاعية، والهياكل الأساسية، والسياسة المتعلقة بالهجرة والسياسة الأمنية.

٤ - اعتماد جدول الأعمال التالي:

ألف - العلاقات الدولية

(أ) التفاوض المشترك مع الأطراف الثالثة.

(ب) إيجاد مقار مشتركة للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

باء - السياسة الاقتصادية الكلية

(أ) الالتزام باستقرار الأسعار.

(ب) الالتزام باستقرار أسعار الصرف.

(ج) تكامل النظم المالية.

(د) حماية المدخرات المصرفية.

(هـ) المواءمة النقدية.

جيم - السياسة الاقتصادية القطاعية

(أ) مواءمة السياسات في مجال التعريفات.

(ب) مواءمة السياسات في مجالي الخدمات والاستثمارات.

(ج) مواءمة الأحكام المتعلقة بالسجلات الصحية.

(د) مواءمة السياسات الضريبية.

(هـ) مواءمة السياسات في مجالي الزراعة والرعي.

(و) توحيد السياسات الجمركية.

(ز) تشجيع السياحة داخل المنطقة وخارجها.

دال - الهياكل الأساسية

(أ) تحديث شبكة الطرق البرية والموانئ والمطارات.

(ب) اعتماد استراتيجيات مشتركة في مجال الطاقة.

(ج) تعزيز السياسات في مجال الاتصالات.

هاء - الهجرة

(أ) استكمال الالتزامات المتعهد بها في الاجتماع الرابع لرؤساء دول أمريكا الوسطى.

واو - السياسة الأمنية

(أ) تنفيذ إجراءات منسقة لمكافحة الجريمة المنظمة.

(ب) التمسك بأحكام المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى وبآليات تعزيز القانون الدولي لكفالة استقلال الدول الموقعة وسيادتها وأمنها وسلامتها الإقليمية.

٥ - وإنشاء اللجان التالية للإشراف على التطبيق والمتابعة ضمانا لتنفيذ جدول الأعمال:

(أ) اللجنة السياسية (العلاقات الدولية، والأمن، والهجرة، والجمارك والبيئة).

(ب) اللجنة الاقتصادية (الشؤون التجارية والمالية).

(ج) اللجنة المعنية بالهياكل الأساسية.

ولكل لجنة الحق في إنشاء الأفرقة العاملة اللازمة لتنفيذ المهام الموكولة إليها.

٦ - تحديد مهلة لا تتجاوز تسعين يوما للجان كي تقدم الدراسات والمشاريع التي أنجزتها استنادا إلى خطة عمل مناسبة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الإعلان.

٧ - دعوة حكومات باقي الدول الأعضاء في منظومة التكامل في أمريكا الوسطى إلى الإسهام في هذا العمل المشترك لتشجيع التكامل في أمريكا الوسطى.

(توقيع) فرانسيسكو غيرمو فلوريس بيريز

رئيس جمهورية السلفادور

(توقيع) ألفونسو بورتيو كابريرا

رئيس جمهورية غواتيمالا

(توقيع) أرنولدو أليمان لاكايو

رئيس جمهورية نيكاراغوا

المرفق الثاني

الإعلان الثلاثي الصادر عن السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا: إنشاء ممر محيطي للنقل المتعدد الوسائط

قرر رؤساء جمهوريات السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا التوقيع في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ بسان سلفادور وغواتيمالا وماناغوا على الإعلان التالي:

إذ نضع في اعتبارنا،

أنه من مصلحة الدول الثلاث أن تقيم وسائط لتيسير عبور الأشخاص والسلع من أجل بلوغ تكامل أفضل يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة السكان.

وأنه من المفيد لعملية التكامل الإقليمي إقامة قناة اتصال مباشرة بين الدول الموقعة.

وأن من شأن ممر محيطي للنقل متعدد الوسائط أن ييسر الاتصال بين الدول الثلاث.

وأن السلفادور ونيكاراغوا كانتا موصولتين بفضل نظام العبارات للمياه الإقليمية لكلتا الدولتين في خليج فونسيكا، مما ييسر الاتصال المباشر بينهما وسيستعاد هذا النظام بمساهمة الدول الثلاث الموقعة ليكون بمثابة وصلة من وصلات الممر المحيطي المتعدد الوسائط بين الدول الثلاث الذي ستستفيد منه جميع شعوب أمريكا الوسطى.

اتفقنا على ما يلي:

- ١ - إعطاء الأولوية لإقامة ممر محيطي للنقل المتعدد الوسائط من أجل ضمان التنمية والأمن في الدول الثلاث، وسيتمدد هذا الممر من ميناء سانت توماس دي كاستيا وميناء باريوس، في حوض أمتكي بجمهورية غواتيمالا مرورا بميناءي كوتوكو بالسلفادور وبوتوسي بنيكاراغوا، في خليج فونسيكا، وانتهاء بميناء كورينتو بنيكاراغوا.
- ٢ - استعادة نظام العبارات في خليج فونسيكا.
- ٣ - التزام الدول بتحسين الهياكل الأساسية الضرورية للوصول إلى المناطق، بما فيها الوصول إلى المنشآت المرفئية اللازمة لهذا الغرض.
- ٤ - التزام الدول بإخضاع الاتفاقيات الدولية للنقل المتعدد الوسائط وتيسير الملاحاة لإجراءات التصديق الداخلية.

- ٥ - إمكانية توسيع نطاق خدمات النقل البحري كي يشمل موانئ أخرى لبلدان أمريكا الوسطى في المحيط الهادئ فضلا عن خطوط سير الرحلات السياحية وغيرها من الأنشطة الترفيهية.
- ٦ - مطابقة النظم الدولية للمنصوص عليه في الفقرة ٤ من هذا الإعلان.
- ٧ - اعتماد تدابير موازية لمنع التلوث والحفاظ على البيئة البحرية في خليج فونسيكا.
- ٨ - إدارة التعاون الدولي إدارة مشتركة من أجل تنمية النقل البحري الإقليمي والمناطق الواقعة على الممر المحيطي، استكمالا للمساهمات المقدمة من كل دولة على حدة.

(توقيع) فرانسيسكو غيرمو فلوريس بيريز

رئيس جمهورية السلفادور

(توقيع) الفونسو بورتيو كابيرا

رئيس جمهورية غواتيمالا

(توقيع) أرنولدو أليمان لاكيو

رئيس جمهورية نيكاراغوا

المرفق الثالث

خطة عمل: الإعلان الثلاثي الذي أصدرته السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا: التكامل من أجل القرض الحادي والعشرين ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠

١ - العلاقات الخارجية

بغية توسيع نطاق وجود أمريكا الوسطى في المجتمع الدولي تُعزز خطط التفاوض المشتركة مع الأطراف الثالثة ويحث على إنشاء مقار دبلوماسية وقنصلية وملحقيات تجارية مشتركة، ابتداء بالمقر الموجود في برلين، جمهورية ألمانيا الاتحادية، تليه مقار تمثيل تحدد مستقبلاً بأنها مناسبة لبلوغ الأهداف المطروحة.

نكلف اللجنة السياسية المنشأة بموجب الإعلان الثلاثي الذي أصدرته السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا: التكامل من أجل القرن الحادي والعشرين، بصياغة اقتراحات من أجل تعزيز العلاقات الدولية.

٢ - السياسة الاقتصادية الكلية

تعزيز مجال الاقتصاد الكلي وتنسيق التشريعات الداخلية في الميادين المالية والتجارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيوحد وزراء الاقتصاد والمالية، والمصارف المركزية أو ما يعادلها جهودهم من أجل:

- ١ - التعرف على المجالات الملموسة لتحقيق التعاون في مجال الاقتصاد الكلي بهدف توفير استقرار الأسعار والأوراق المالية وتحقيق المواءمة النقدية، فضلاً عن زيادات المدخرات والاستثمارات وحمايتها.
- ٢ - تحقيق تكامل النظم المالية عن طريق الحد من الحواجز في مجالات المصارف والتأمينات والمعاشات التقاعدية وأسواق الأوراق المالية.

٣ - السياسة الاقتصادية القطاعية

ألف - السياسة المتعلقة بالتعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية:
الحث على إنشاء نظام مشترك للرسوم الجمركية الخارجية عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

- ١ - التوحيد الفوري لجميع التعريفات الجمركية المطبقة فعلا بطريقة موحدة من جانب نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا. (تجنب أثر اللاتوازي أو اتفاق كرىماييرا A (Cuerdo Cremallera)
- ٢ - اشترك نيكاراغوا مع السلفادور وغواتيمالا في تنسيق التعريفات المختلفة، بما في ذلك السلع المفروضة عليها رسوم جمركية مناظرة لما لدى منظمة التجارة العالمية (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١). وسينصب تركيز خاص على تنسيق الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات الزراعة والرعي بهدف إعادة تنشيط القطاع المذكور.
- ٣ - التطبيق المشترك لشرط الضمانات المشار إليها في المادة السادسة عشرة من الاتفاقية المتعلقة بنظام الرسوم الجمركية وجمارك أمريكا الوسطى الذي وحد تحت عناوينه أو نسق بين الرسوم الجمركية المفروضة.
- ٤ - التعرف على التعريفات غير الجمركية وإلغائها فورا.
- باء - السياسات المتعلقة بالخدمات والاستثمارات:
- ١ - الإيعاز إلى السادة نواب وزراء الاقتصاد بأن يقوموا في غضون ثلاثين يوما بالأعمال التي ترمي إلى الانضمام لمعاهدة بشأن الخدمات ينبغي أن تستند إلى ما وقع عليه مؤخرا في جمهورية السلفادور وغواتيمالا؛ وكل هذا بغرض التوقيع على الصك المذكور في موعد لا يتجاوز يوم الثلاثين من حزيران/يونيه المقبل.
- ٢ - الأخذ بتدابير من أجل تعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة التي تشكل أولوية في العلاقات الاقتصادية، ويحث من أجل هذا على الانضمام إلى الاتفاقات التي تحدد القواعد القضائية التي تنظم هذا المجال.
- ٣ - تحديد ميادين الاستثمار ذات الأولوية التي ينبغي أن تصبح هدفا للتعزيز والحماية المتبادلة والاضطلاع بتنسيق الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات.
- ٤ - الأخذ بألية للإجراءات الإدارية من أجل تسوية الخلافات.
- جيم - السياسة المتعلقة بالسجلات الصحية:
- ١ - تنفيذ التدابير اللازمة بغية تعرف كل دولة على صلاحية السجلات الصحية الصادرة عن السلطات المختصة في الدول الأخرى في إطار إجراءات ذات كفاءة وشفافية وبطريقة لا تشكل عائقا أمام التجارة.

- ٢ - الإيعاز إلى السادة نواب وزراء الاقتصاد بأن يقدموا في وقت لا يتجاوز الثلاثين من حزيران/يونيه تقريراً عن التقدم المحرز في العمل المتعلق بالسجلات الصحية في ميدان الصيدلانيات، وتقريراً متصلاً بسجلات الصحة المتعلقة بالمخصابات والمواد الكيميائية الزراعية في موعد لا يتجاوز الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر.
- ٣ - توحيد معايير وضع العلامات بغية زيادة حماية المستهلكين وتيسير مكافحة التهريب.
- دال - السياسة الضريبية:
- ١ - بذل الجهود اللازمة بغية تحقيق التوافق بين الضرائب الداخلية المحددة بهدف تنسيق النظم الضريبية للدول بطريقة محايدة من أجل القيام بالمعاملات التجارية المتعلقة بالملكات والخدمات ومن أجل اجتذاب الاستثمارات.
- ٢ - الحث على التنسيق بين مؤسسات الإدارة الضريبية بهدف تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات المكتسبة في كل بلد فيما يتعلق بالاجراءات والنظم الإدارية ونظم المعلومات والتكنولوجيات من أجل زيادة كفاءة تحصيل الضرائب وإدارة شؤونها.
- ٣ - تكليف اللجنة الاقتصادية، المنشأة بموجب الإعلان الثلاثي الذي أصدرته السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا: التكامل من أجل القرن الحادي والعشرين، بالمسائل المتعلقة بالسياسة الضريبية.
- هاء - السياسة المتعلقة بالزراعة والرعي:
- ١ - وضع السياسات المشتركة التي تحمي قطاعي الزراعة والرعي.
- ٢ - تحقيق الاتساق بين تدابير تنظيم الشؤون المتعلقة بسلامة النبات والحيوان.
- ٣ - مواءمة إدارة حصص البضائع التي تفرض عليها رسوم جمركية وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا لدى منظمة التجارة الدولية فضلاً عن السلع النادرة بغية تغطية العجز في الإنتاج بمختلف القطاعات.
- ٤ - توفير الحماية الكافية للإنتاج الزراعي الرعوي.
- ٥ - الأخذ بألية مشتركة من أجل إدارة الهبات بهدف تجنب التشوهات التي قد تنشأ في الأسواق الداخلية عن استيراد المنتجات الممنوحة.
- واو - السياسة الجمركية:
- ١ - صياغة الأسس القضائية لإنشاء اتحاد جمركي.

- ٢ - رعاية الجهود المشتركة المبذولة من أجل مراقبة تهريب السلع عن طريق تنسيق الإجراءات الإدارية والقانونية.
- ٣ - الإيعاز بفتح الجمارك البرية بغية تقديم الخدمات على مدار الساعة يوميا.
- ٤ - تنسيق ساعات الخدمة اليومية والليلية من أجل العمليات الجمركية البحرية.
- ٥ - تشغيل الإدارات الجمركية المتجاورة فضلا عن تنظيم الهياكل الجمركية ذات الطابع الثنائي.
- ٦ - تنفيذ الجمارك الرائدة التي تقدم خدمات مشتركة، وتطبيق الإجراءات والنظم الإدارية والنماذج الموحدة من أجل تعزيز التجارة داخل المنطقة وخارجها.
- ٧ - تويد نيكاراغوا الطلب الذي تقدمت به جمهورية السلفادور وغواتيمالا إلى منظمة التجارة العالمية لعدم تطبيق مدونة تقييم الرسوم الجمركية لمدة سنتين.
- زاي - السياحة:

- ١ - إعطاء قوة دافعة محددة لتنفيذ برنامج العمل الإقليمي لتنمية السياحة الوارد في إعلان مونتيليمار الثاني.
- ٢ - تعزيز صناعة السياحة في البلدان الثلاثة والدخول في التزامات لتوحيد الجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض.

٤ - الهياكل الأساسية

تحديث شبكة الطرق البرية والموانئ البحرية:

- ١ - الحفز على إنشاء ممر سوقي في أمريكا الوسطى.
- ٢ - الإيعاز إلى الوزراء المعنيين بإيجاد الموارد اللازمة لتنفيذ إنشاء الممر.
- ٣ - إصلاح وتحديث الموانئ البحرية مما ييسر نقل الأشخاص والسلع.

٥ - السياسة المتعلقة بالطاقة

الاستراتيجيات المشتركة في مجال السياسة المتعلقة بالطاقة:

- ١ - الحث على المواءمة بين القواعد والضرائب المحددة والرسوم الجمركية في هذا المجال بغية تيسير التجارة الحرة وتشجيع المنافسة المشروعة في هذا القطاع.
- ٢ - التنسيق بين الجهود المبذولة في مجال السياسات الإقليمية المتعلقة بالطاقة.

- ٣ - توفير الأخذ بنظام الصمام الوحيد وإنشاء صناديق لتجديد المخزون وصيانة الصهاريج وصمامات غاز البروين أو البوتان.
- ٦ - السياسات في مجال الاتصالات
- ١ - إنشاء آليات للتنسيق الإقليمي بين الاتصالات السلوكية واللاسلكية.
- ٢ - تيسير حصول وسائط الإعلام على جميع أنواع المعلومات بشأن أنشطة بلدان أمريكا الوسطى.
- ٣ - تعزيز برامج البث الجماهيري للمعلومات في مجال البيئة والرسوم الجمركية والهجرة والسياحة وغيرها من المجالات.
- ٧ - السياسة المتعلقة بالهجرة
- استكمال الالتزامات المتعهد بها في الاجتماع الرابع لرؤساء دول أمريكا الوسطى
- ٨ - السياسة الأمنية
- ألف - وضع نموذج الأمن الإقليمي المنشأ في المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى موضع التنفيذ الفعلي عن طريق:
- ١ - إنشاء آليات لتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى.
- ٢ - مواصلة تعزيز الأعمال التي تضطلع بها لجنة الأمن لأمريكا الوسطى.
- ٣ - إعداد اقتراحات جديدة تؤدي إلى تعزيز أمن الدول الموقعة.
- باء - تعزيز وضمان الأمن الإقليمي في مختلف المجالات عن طريق:
- ١ - تبادل المعلومات والاحصاءات:
- إقامة اتصالات دائمة بين هيئات الأركان العامة للقوات المسلحة ومنظمات الأمن.
- إنشاء نظام للاتصالات والمعلومات والاحصاءات لمكافحة الإجرام والجريمة المنظمة.
- تعزيز تبادل المعلومات الذي يهدف إلى تحسين مستويات المراقبة في المراكز الحدودية.
- تيسير تبادل المعلومات بين السلطات المسؤولة عن التحقيق والملاحقة الجنائية.
- ٢ - توحيد وتنسيق الإجراءات:

- استكمال وتعزيز الصكوك والهيئات الإقليمية للأمن في مجال مكافحة الجريمة والإجرام: (معاهدة أمريكا الوسطى بشأن استرداد وإعادة المركبات المختطفة أو المسروقة أو المستولى عليها أو المستحوذ عليها بشكل غير مشروع أو مخالف للأصول).
- الموامة بين القوانين التي تحدد مختلف طرائق الجريمة المنظمة وتعاقب عليها.
- تعزيز الإدارة المشتركة لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة والجريمة المنظمة.
- تنسيق المواقف في المحافل الدولية المتصلة بشؤون الأمن.
- ٣ - التدريب والتخصص:
- تبادل الخبرات والإجراءات عن طريق الزيارات المتبادلة بين السلطات المعنية.
- تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل في مجالات عسكرية وأمنية وجمركية ومتعلقة بالهجرة وقانونية محددة ومتصلة بشؤون الأمن.
- جيم - تشجيع إنشاء آليات مخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة:
- ١ - إنشاء آلية مشتركة لمنظمات الأمن والدفاع لملاحقة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والأشخاص والاختطاف والابتزاز والتفريب.
- ٢ - تنفيذ خطط مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة بها.
- ٣ - حفز منظمات التعاون التقني والتنسيق بينها من أجل مكافحة مختلف طرائق الجريمة المنظمة.
- ٩ - تنفيذ خطة العمل
- من أجل تنفيذ هذه الخطة، ينشئ الرؤساء ضمن أمور أخرى آليات للاتصال الدائم ويوعزون إلى وزراء الخارجية بإدماج اللجان والتنسيق بينها والإعداد للاجتماعات.